

قطاع غزة. فهذه القائمة تشكل معلماً هاماً. ومثلما قلت دوماً، إن الاختبار يكمن في التنفيذ. وقد تم تحديد وتعريف قائمة السلع الخاضعة للمراقبة مع مراعاة حماية الاحتياجات الأمنية الشرعية لدولة إسرائيل. هذا وسيتم تشغيل آلية تصادق وتنسق عملية دخول مواد البناء الخاضعة للمراقبة والضرورية لمشاريع مختلفة في قطاع غزة: السلطة الفلسطينية هي من ستقوم بالمصادقة على المشاريع، بيد أنه سيتوجب على المجتمع الدولي، حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التعاون من أجل ضمان إحراز تقدم ناجح في هذه المشاريع. لقد ازداد عدد المشاريع الرامية إلى تحسين البنى التحتية والمرافق في مجالات الصحة، التعليم، المياه والوقاية الصحية التي تمت المصادقة عليها خلال الأيام الأخيرة، ولا بد من زيادة عدد هذه المشاريع. إضافة إلى ذلك، من المخطط توسيع قدرة استيعاب معبر كيرم شالوم وبصورة ملحوظة في غضون الأسابيع القادمة. كما ستدعو الحاجة إلى إدخال تحسينات إضافية على قدرة استيعاب المعابر مع ازدياد الطلب. وهناك أهمية كبيرة لسد احتياجات الزيادة في الطلب“.

”هذه التغييرات هي تغييرات هامة وملحوظة، وبعد تطبيقها سيكون تأثيرها دراماتيكياً على الحياة اليومية لسكان قطاع غزة وعلى القطاع الخاص. حيث أن آلاف السلع التي كان يتعذر دخولها إلى قطاع غزة من خلال القنوات الشرعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سيصبح دخولها إلى قطاع غزة من اليوم فصاعداً أمراً روتينياً. هذا التغيير سيشكل ثقلًا مضاداً لاقتصاد الأنفاق الذي كان تحت سيطرة حماس. كما من المهم أن نضمن تمكن عدد أكبر من الأشخاص من الدخول إلى غزة والخروج منها بصورة حرة، وأن يتمكن قطاع الأعمال الشرعي من تصدير منتجاته من قطاع غزة“.

## وثيقة رقم 163 :

بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي مندلبليت حول  
تقديم لوائح اتهام ضد من خالف القانون في أحداث عملية الرصاص  
المصبوب<sup>163</sup>

6 تموز/ يوليو 2010

قرر النائب العسكري العام، الميجور جنرال أفيخاي مندلبليت، اتخاذ خطوات قانونية في عدد من الحالات بسبب أحداث وقعت أثناء عملية الرصاص المصبوب، بعد أن درس معطيات ونتائج التحقيقات التي أجريت في عدة قنوات تحقيق مختلفة.

قرر النائب العسكري العام تقديم لوائح اتهام ضد عدد من الضباط والجنود في جيش الدفاع بسبب أعمال ارتكبوها أثناء عملية الرصاص المصبوب. في إحدى الحالات، حوكم ضابط من جيش الدفاع برتبة ليفتنانت كولونيل بإجراء انضباطي بسبب انحرافه عن تعليمات الجيش التي تحظر استخدام المدنيين من أجل القيام بنشاط عملياتي. في الحالة الثانية، قدم النائب العسكري العام لائحة اتهام ضد جندي برتبة رقيب أول لارتكابه مخالفة القتل غير المتعمد. وفي الحالة الثالثة، أمر النائب العسكري العام بالشروع في تحقيق جنائي بعد أن فحص معطيات لجنة تقصي الحقائق التي درست الظروف على أرض الواقع بغية استيضاح ظروف حادث معين. في الحالة الرابعة، تم اتخاذ خطوات انضباطية ضد ضابط في جيش الدفاع برتبة كابتن على إخفاقه بممارسة التفكير المهني عند مصادقته على مهاجمة ناشطين إرهابيين.



تمشياً مع التزام رئيس هيئة قيادة الأركان، الجنرال غايي أشكنازي في هذا الشأن، تجري في جيش الدفاع عملية فحص شاملة ومتواصلة منذ انتهاء عملية الرصاص المصبوب، هدفها دراسة واستيضاح ادعاءات تم تقديمها من قبل أشخاص ومنظمات معينة بخصوص تصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي خلال عملية الرصاص المصبوب.

وقد أصدر الجنرال أشكنازي تعليماته لفحص سلوك جيش الدفاع في العملية وجوانبه الأخلاقية، من منطلق ثقته الكاملة بنزاهة سلوكيات وأخلاقيات جيش الدفاع الإسرائيلي، ضباطه وجنوده، وكذلك بقدرة جيش الدفاع على فحص كل حدث، استنتاج العبر المطلوبة، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة. منذ انتهاء العملية، تم فحص أكثر من 150 حدثاً، وتم الشروع بحوالي 50 تحقيقاً جنائياً من قبل قسم التحقيقات في الشرطة العسكرية.

هذا وبعد، فإن تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بخصوص المواجهة في غزة (أي، تقرير غولدستون)، الذي نُشر في أيلول/ سبتمبر 2009، قد تناول 30 حدثاً خاصاً يتعلق بجيش الدفاع، كان معظمها معروفاً لجيش الدفاع الإسرائيلي في ذلك الموعد وكانت موجودة في مراحل فحص مختلفة قبل نشر التقرير.

لقد تم استكمال فحص غالبية الأحداث التي ورد ذكرها في التقرير خلال الأشهر الأخيرة، وتم تحويل نتائج الفحص إلى النائب العسكري العام، لكي يقوم بدراستها والتقرير بشأنها. وقد أنهى النائب العسكري العام الآن فحصه وتوصل إلى الاستنتاجات التالية بخصوص الأحداث التي قام بفحصها:

#### شكوى مجدي عبد ربه:

شرح قسم التحقيقات في الشرطة العسكرية بالتحقيق لفحص الادعاءات بشأن استخدام شخص فلسطيني كـ"درع بشري"، وقد جرى التحقيق بموجب إجراءات التحقيق المتبعة في جيش الدفاع، والتي تستوجب الشروع بالتحقيق لاستيضاح ادعاءات من هذا النوع.

أثناء التحقيق، تم استجواب المشتكي وعشرات الجنود والقادة. وتبين خلال التحقيق أن قائد كتيبة سمح بإرسال شخص فلسطيني إلى داخل بيت (مجاور لبيته) اختبأ فيه مخربون، بغية إقناعهم بالخروج من البيت. وصادق قائد الكتيبة، الذي لم يكن حاضراً في المكان، على الأمر بعد أن تلقى تقريراً بأن الفلسطيني سأل الجنود إن كان يستطيع الدخول إلى البيت المجاور بغية تجنب هدم منزله خلال المعركة التي أوشكت على التطور في المكان.

قرر النائب العسكري العام تقديم لائحة اتهام ضد قائد الكتيبة لأنه انحرف عن طريقة عمل جيش الدفاع المسموحة واللائقة، وعن قرار محكمة العدل العليا بخصوص استخدام المدنيين خلال نشاط عملياتي، وذلك بسماحه للفلسطيني الدخول إلى البيت.

وقد تم الإجراء الانضباطي أمام قائد المنطقة الشمالية، الميجور جنرال غادي آيزنكوت، الذي أدان الضابط ووجه له تحذيراً.

**شكوى عائلة حجاج:**

استند التحقيق الأصلي في الحدث إلى ادعاء ورد هو الآخر في تقرير غولدستون، بشأن إطلاق نار أدى إلى مقتل سيدتين في 4 كانون الثاني/يناير 2009، في حي جوهر الديك. حيث ادّعي أن السيدتين كانتا ضمن مجموعة مواطنين مدنيين، كان بعضهم يحمل الرايات البيضاء.

لقد تم استجواب شهود فلسطينيين وعشرات الجنود والقادة من جيش الدفاع، كجزء من تحقيق شامل تبين خلاله وجود هوات بين شهادات الجنود وبين شهادات الفلسطينيين. وحالت هذه الحقيقة دون إمكانية إثبات وجود علاقة جنائية بين الحدث الموصوف حسب الشهادات الفلسطينية وبين الوصف الذي قدمه الجنود.

وقد شهد الجنود أنه في 5 كانون الثاني/يناير 2009، تعرض شخص للقتل بعبارات نارية في نفس الموقع الذي وصفه الشهود الفلسطينيون.

بعد فحص الأدلة، أمر النائب العسكري العام باتهام جندي برتبة رقيب أول بالقتل غير المتعمد ومحاكمته في محكمة عسكرية. ويستند هذا القرار إلى الشهادة بأن الجندي، الذي كان يخدم كقناص، أطلق النار متعمداً على شخص كان يسير مع مجموعة أشخاص كانوا يرفعون الراية البيضاء دون أن يتلقى أمراً أو إذناً للقيام بذلك.

رغم حقيقة كون الحدثين يشكلان في الظاهر نفس الحدث، لا إمكانية من وجهة النظر القانونية لإثبات وجود علاقة كافية بين الأدلة التي تم جمعها في حالة الجندي المتهم وبين الحالة الموصوفة في شهادات الفلسطينيين.

**الحدث في بيت السموني:**

حسب عدة ادعاءات، فإن بناية كانت تستخدم للسكن في حي الزيتون، وكان يقطنها قرابة مئة من أبناء عائلة السموني، تعرضت للقصف من الجو في 5 كانون الثاني/يناير 2009. في ضوء تعقيدية الحالة، عين رئيس الأركان، الجنرال أشكنازي، خبيراً من أجل القيام بالتحقيق في هذا الحدث.

بعد أن فحص نتائج التحقيق، أمر النائب العسكري العام، الميجور جنرال مندلبليت، بالشروع في تحقيق جنائي من قبل قسم التحقيقات في الشرطة العسكرية من أجل التحقيق في ظروف الحدث. وسيتم تحويل نتائج التحقيق إلى النائب العسكري العام سوية مع الاستنتاجات.

**مسجد إبراهيم المقادمة:**

في البداية تم فحص الادعاءات بشأن قصف مسجد إبراهيم المقادمة كجزء من خمسة تحقيقات برئاسة خبراء أمر الجنرال أشكنازي بإجرائها مع انتهاء عملية الرصاص المصبوب. واستناداً إلى صور تم التقاطها من الجو، وأدلة أخرى، كان يبدو أن المسجد لم يتعرض للإصابة.

أصدر الجنرال أشكنازي تعليماته بفحص الحدث من جديد من قبل خبير آخر بعد أن تلقى عدة تقارير، ومن منظمات مختلفة، تم نشر بعضها بعد انتهاء التحقيق الأول فقط.



تبين أنه تمت فعلاً عملية قصف من الجو على مقربة من المسجد، وأنه تم نقل تقرير بشأن ذلك بواسطة تقرير سابق من قبل إسرائيل إلى الأمم المتحدة. لقد كان القصف الجوي يستهدف ناشطاً إرهابياً كان متورطاً بإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل وكان يقف خارج المسجد. والإصابات في صفوف المدنيين الذين كانوا يمكثون في داخل المسجد كانت غير متعمدة وتسببت من جراء الشظايا التي تطايرت إلى داخل المسجد.

كما تبين خلال التحقيق بأن الضابط الذي أمر بتنفيذ الهجوم قد أخفق في ممارسة التفكير المناسب. بناء على ذلك، أمر الجنرال أشكنازي باتخاذ إجراء انضباطي ضد الضابط، كما أنه أمر أن الضابط لن يخدم في منصب قيادي مشابه في المستقبل. كما أن الضابط حوكم على إهماله أمام قائد قاعدة التدريبات التابعة للأسلحة البرية، البريغادير جنرال آفي أشكنازي، الذي وبخه على أعماله.

تم تحويل نتائج التحقيق إلى مكتب النائب العسكري العام. وقد قرر النائب العسكري العام أن الهجوم لم يشكل خرقاً لأحكام الحرب بموجب القانون الدولي، نظراً لأن الهجوم لم يستهدف المسجد وإنما استهدف الناشط الإرهابي، وعند المصادقة على الهجوم، لم يتم تشخيص وجود إمكانية للمساس بالمدنيين. حسب هذا التقدير، لم يجد النائب العسكري العام أن هناك مكاناً لاتخاذ خطوات قانونية.

كما تقرر عدم اتخاذ خطوات قانونية فيما يتعلق بأحداث أخرى تم فحصها من قبل النائب العسكري العام، لأنه وحسب أحكام الحرب، لم يتبين وجود عيب في نشاط القوات المشاركة. وفي حالات أخرى لم يتم وجود أدلة كافية تثبت وجود ضرورة لاتخاذ خطوات قانونية.

تجدر الإشارة إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد خرج إلى العملية في غزة بعد ثماني سنوات أطلقت حماس خلالها آلاف الصواريخ على المواطنين الإسرائيليين الذين يقطنون في البلدات المجاورة لقطاع غزة في جنوب إسرائيل. ورغم النيران التي أطلقت باتجاه إسرائيل، وعلى الرغم من الإصابات التي وقعت نتيجة لذلك، فقد مارست إسرائيل سياسة ضبط النفس خلال مدة طويلة. فمنذ سيطرة منظمة حماس على قطاع غزة، زرعت المنظمة الإرهابية قواعد منظومتها العسكرية وبنيتها التحتية الإرهابية في قلب مناطق مدنية مأهولة بالسكان، واستخدمت السكان المدنيين كدروع بشرية. لقد تم تحديد عملية الرصاص المصبوب من حيث حجم القوات التي شاركت فيها ومن حيث كمية النيران التي أطلقت خلالها. وقد اضطر جنود جيش الدفاع إلى العمل في مناطق مدنية مكتظة، في حين استخدمت حماس السكان المدنيين الفلسطينيين بصورة متعمدة وتهكمية، وخلقت وضعا أمنياً معقداً على أرض الواقع. لقد عملت حماس من داخل بيوت مواطنين، مدارس، رياض أطفال، مساجد، مستشفيات ومرافق تابعة للأمم المتحدة ومن خلال تحويلها السكان المدنيين في قطاع غزة إلى رهائن.